اليها على انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها
الا درهما فلابد ان يكون الدرهم داخلا فيها تحقيق
الاخراج ح يلزم ان يكون الدرهم مثبتا منفيا فيلزم
الكذب في احدى الامرين وتعين ان لا يقع مثله في
القران قطعا وقد ورد فيه من الاستثناء شي كثير ونحو
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما اشار المؤلف
اي جواب ابن الحاجب عن ذلك بقوله وتقديرا لاخراج
قبل النسبة لتاخر الحكم بها وكمال فهم المفردات
وتقديره ان دخول المستثنى منه وخروجه منه يقدر
قبل النسبة ثم يحكم بها بعد كمال المفردات وتمامها
فيندفع التناقض فاذا قال له علي عشرة الا واحدا
فالمراد بالعشرة معناها وهو ضعف خمسة فتناولت
التسعة والواحد معا ثم اخرج منها واخرج منها واحد
حتى بقيت تسعة ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الى التسعة
الباقية واما الواحد المخرج فلا اسناد اليه البتة فصار
المعنى العشرة التي اخرج منها واحد له علي وحاصله ان
التناقض انما يلزم لو كان المستثنى مخرجا بعد الحكم وقد
عرفت انه فاسد فلا تناقض ان هذا معنى ما قرره ابن
الحاجب وتبعه جماعة لكنه رحمه الله ممن يرى الاستثناء
من الاثبات نفي ومن النفي اثبات وهذا التقدير
لا يقتضيه النص ولا يخفى ان المستثنى باعتبار النصب والخفض

[illegible] دفع التناقض

مطلب الرد على الرضي تبعا لابن الحاجب في جوابه عن دفع التناقض

والاعراب بحسب العامل على اقسام فشرع اولا فيما يجب
نصبه اذ هو في باب المنصوبات فقال فينصب اي المستثنى
حال كونه في الكلام الموجب وهو الذي ليس فيه نفي ولا نهي واستفهام
نحو قام القوم الا زيدا وهل ذهبوا الا عمرا هذا هو
المعروف في كلام القوم الا زيد ولا تميمي والحجازي
ومنقطعا وهذا لا اتفق عليه في غير هذا الكتاب ومنقطعا
عطف على الحال المتقدمة اي وينصب حالة كونه منقطعا
واقعا بعد الا فيما لا يصلح وقوعه موقع المستثنى منه
باتفاق العرب نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع
زيد الا ما ضر واما ما يصح فيه ذلك فالحجازيون يوجبون
نصبه وعلى قراءة السبعة ما لهم من علم الا اتباع الظن
وبنو تميم يجيزون البدل مع ترجيح النصب فيما يصح وقوعه
موقع المستثنى منه لقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس اليعافير الظباء والتي بلون التراب وقيل الظباء
مطلقا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شقرة وحمل
الزمخشري على هذه اللغة التميمية قوله تعالى لا يعلم من في
السموات والارض الغيب الا الله وخرجه ابن مالك على الابدال
المختار عند الكل بجعل الظرف متعلقا بيذكر والتقدير قل
لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ولم
يجعله متعلقا بالاستقرار تفاديا عن الجمع بين الحقيقة والمجاز
اذ الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله و